اختلالات النظام الدستوري والإخفاق السياسي في العراق

غازي آل سكوتي*

*المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، العراق.

ملخص: تحاول هذه الدراسة عرض طبيعة الاختلالات في النظام الدستوري العراقي للعام 2005، وتحليل ذلك، وبيان انعكاسه وتأثيره في فشل الحياة السياسية والاقتصادية، وما سبّبه من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية، والسعي إلى استكشاف المُشكلات الطائفية، والمحاصصة السياسية التي ظهرت بسبب وجود فجوة عميقة بين ثقافة الأحزاب الدعوية (الماضوية) التي لا تؤمن بالدولة الوضعية الديمقراطية، وبين فلسفة الديمقراطية الليبرالية، ودولة المؤسسات، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: العراق، الدستور، الطائفية، الأحزاب السياسية.

The Chaos of Constitutional System and Political Failure in Iraq

GHAZI ALSIKOTY*

ORCID NO : 0000-0002-3391-2239

*Iraqi Center for Strategic Studies, Iraq.

ABSTRACT: *This study attempts to present and analyze the chaotic nature of the Iraqi constitutional system in 2005, and its impact on the political, economic and social crises. The study also attempts to explore sectarian problems and political quotaism that emerged due to the existence of a deep gap between the culture of reactionary parties that does not believe in a democratic modern state, the philosophy of liberal democracy, and institutionalism, the separation of powers, and human rights.*

Keywords:Iraq, Constitution, Sectarianism, Political Parties.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(4/11)
9 - 26

DOI:10.36360/1560-011-004-001

مدخل

اتسمت الحياة السياسة في العراق بشمولية مذهبية، حكمت النظام السياسي بعد عام 2003م، وبدلًا من تحقيق وعود بناء نظام ديمقراطي فيه، يضمن حقوق الانسان وحرية التعبير ودولة المواطن، ظهر احتكار السلطة من قبل الأحزاب الدعوية؛ نموذجًا للاستبداد السياسي واحتكار الموارد الاقتصادية. هكذا تجاهل النظام السياسي مفهوم حيادية مؤسسات الدولة في الأنظمة الديمقراطية، حيث تكون مؤسسات الدولة محايدة، مساوية بين جميع الطبقات والأديان والمذاهب والأعراق والقوميات والثقافات، مع عدم التدخل في شؤون الاحزاب السياسية، وضمان العدالة في المشاركة السياسية والاقتصادية، ومنح الحق باختيار الاتجاهات السياسية والفكرية ضمن دولة مدنية ديمقراطية.

إن الهدف الرئيس من أي دستور هو وضع قواعد للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدولة ومواطنيها؛ لضمان العدالة والحقوق والحريات للمواطنين، والدور الآخر للدستور يتمثل بوصفه ضامنًا للوحدة الوطنية وسيادة الدولة، ومن هنا فإن أي دستور يجب أن يعبّر عن حاجات المجتمع ومطالبه وأهدافه في بناء الدولة والنظام السياسي. كما ينبغي صياغته ومناقشته والموافقة عليه من قبل الشعب باستفتاء عام. وتشير الاتفاقات الدولية، ومنها اتفاقيات لاهاي وجنيف، إلى ضرورة عدم إعطاء قوة أجنبية الحق في فرض دستور على بلد محتل، وعلى الرغم من كل هذه المحددات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق عام 2003م، بإنشاء مجلس الحكم العراقي في يوليو 2003م، وشرّعت قانون إدارة الدولة الانتقالي، الذي جرت الموافقة عليه بوصفه الدستور الانتقالي الجديد للبلاد، الذي فُرِض وطُبِّق من دون موافقة الشعب العراقي.[1]

هيمنت المقاربة الأيديولوجية المذهبية على الخطاب السياسي للأحزاب العراقية بعد 2003م، وانعكست هذه الهيمنة على تطبيق الدستور، وبمعزل عن أي نظرة علمية تراعي القواعد الدستورية للدولة الحديثة- وهذا أفقد دستور 2005م هويته الوطنية التي تمثل ثقافة المجتمع الذي يتّسم بالتنوع الديني والقومي، وظهر الخطاب الحزبي الدعوي محكومًا بمفهوم: «**الأغلبية الشيعية العددية**»، الذي يتنافى مع نص المادة (76): أوّلًا: «**يُكلّف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددًا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية**»، إذ قوّض مفهوم الكتلة النيابية الأغلبية الوطنية، إلى جانب التأويلات غير الدقيقة للمواد والفقرات الدستورية، وعدم الالتزام بتطبيق المواد الدستورية المتعلقة بتشكيل مجلس الاتحاد وفق المادة (65) من الدستور والمادة (140) الخاصة بالمناطق المتنازع عليها وقانون النفط والغاز.[2] وقد

أخفقت الأحزاب الدعوية في تطبيق الدستور لتحقيق العدالة في توزيع الثروات وضمان التوازن الاجتماعي والديمقراطي بين مختلف الأديان والمذاهب والقوميات والأعراق المتنوعة في العراق، وأدت سياسات التمييز الديني والمذهبي إلى تفكيك المجتمع بدلًا من تعميق روح المواطنة لتحقيق الوحدة الوطنية.

بناء على ما تقدم، تتبوّأ دراسة العوامل والأسباب أهمية استثنائية لفهم طبيعة الإخفاق الكبير في النموذج السياسي والاقتصادي في العراق، والعجز في الانتقال الدستوري لضمان التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية، والتحول من رأسمالية الدولة إلى اقتصاد السوق المفتوح؛ بسبب افتقاد الأحزاب الدعوية التي احتكرت السلطة إلى السياسات والبرامج العلمية، والاقتصادية، والسياسية، كما غاب مبدأ التوزيع العادل للثروات، وانتشرت ظاهرة التمييز الاجتماعي، والديني، والمذهبي، والعرقي، والابتعاد عن تطبيق معايير الكفاءة والمنافسة النزيهة في توزيع السلطة في شغل الوظائف العامة والخاصة، وهذا حرم الفئات المختلفة في المجتمع العراقي من المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية.

دولة مدنية أم دينية؟

تضمن الدستور مجموعة من المضامين المتناقضة مع مبادئ الدولة المدنية الديمقراطية، التي دفعت إلى انعدام التوافق والانقسام بين أطراف العملية السياسية بدلًا من المساعدة في حلّ العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، وأسهمت العديد من الفقرات في خلق مشكلات خطيرة وإثارتها. وبالإمكان تحديد هذه القضايا والإشكاليات الرئيسة كما يأتي: نصت المادة (2) على ما يأتي: «**الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع**»، وذكرت: «**لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام**»، وبصورة متناقضة، نصت الفقرة (ب) على **عدم جواز** «**سن قانونٍ يتعارض مع مبادئ الديمقراطية**»، أو «**يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور**»، طبقًا لما ورد في الفقرة (ج)، وهذا أدى إلى فقد جميع المعاني الإيجابية التي وردت في الفصل الثاني الخاص بالحقوق والحريات، بفعل تناقض السياسات العامة، واستمرار هيمنة واحتكار الأحزاب والمؤسسات والشخصيات الدينية للسلطات الثلاث.

كما جاء دستور عام 2005م، ليعمق تقسيم المجتمع إلى طوائف دينية، حيث أشارت المادة (41) إلى ما يأتي: «العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، بحسب ديانتهم، أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، ويُنظَّم ذلك بقانون»، وهذا يصنف

العراقيين وفقًا للمذاهب الدينية ومعتقداتهم وحياتهم الشخصية، وهي مشكلة سبق للقوانين العراقية النافذة أن تجاوزتها عن طريق وضع قانون موحد للأحوال الشخصية منذ عام 1959م، بحيث يضمن المساواة والعدالة للمواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية. كما أكدت المادة (43) حرية الطقوس المذهبية، مُشيرة إلى أنّ: «**أتباع كل دين أو مذهب أحرار في: ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية**». وهذا أثار تحفظات منظمات المجتمع المدني واعتراضاتهم؛ خصوصًا منظمات حقوق الإنسان والجمعيات النسوية.

وممّا لا شكّ فيه، إنّ الالتباسات التي لا تُعَدّ ولا تُحصَى، والانقسامات الكامنة وراء عملية صياغة الدستور، والخلافات حول تأويل النصوص الدستورية- خلقت المزيد من المشكلات السياسية، وعطّلت قدرات النظام السياسي. كما كان الدستور عاملًا رئيسًا في إدامة حالة الفوضى التي تعمّ معظم المدن والأقاليم منذ احتلال العراق عام 2003، حيث ما يزال العراق، حتى يومنا هذا، على الرغم من الوعود الانتخابية- واحدًا من البلدان الأكثر خطورة وفسادًا في العالم.[3] فالوضع الأمني الهش والخدمات الاقتصادية والبلدية مثل: الكهرباء، والصرف الصحي، والمياه النقية، والخدمات الصحية والتعليمية- تكاد تكون غير متوفرة.

إخفاق النظام السياسي في إرساء دولة المؤسسات

يشكل الصراع الراهن على السلطة في العراق استمرارًا لأزمة النظام السياسي، وعدم قدرته على ضمان العدالة في توزيع الثروة والموارد، وإخفاقه في ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية، وعجزه عن تحقيق التداول السلمي للسلطة، واعتماده على أيديولوجيا إقصائية طائفية تمثلت في هيمنة الأحزاب الشيعية على السلطات الثلاث، وهو ما عمّق الأزمات بين ثقافة الأحزاب الثيوقراطية والأحزاب المدنية لبناء دولة المؤسسات والدستور، وعكس خللًا بنيويًّا خطيرًا، أسّس للفوضى السياسية، وعسكرة المجتمع، واستمرار ظاهرة الحروب والعنف. إنّ تطوّر الأحداث واستمرار الأزمة السياسية في العراق، تثير اليوم قضية أخلاقية في بلدان الشرق الأوسط التي تمرّ بتناقضات حادة، بين نموذج الدولة الديمقراطية الدستورية ومحاولة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نشر النموذج الثيوقراطي الشمولي.

وقد تجذّرت الطائفية السياسية والتهميش والإقصاء، وتمحور الصراع في النظام السياسي حول مواقع المسؤولية في البلاد لا للإصلاح، بل للهيمنة والاستحواذ وتعميق الشروخ الطائفية والجهوية، ودخل العراق بالفعل نفق الصراع على مراكز النفوذ والسلطة بدلًا من الشراكة السياسية.

الدولة العميقة وانتهاكات حقوق الإنسان

> منذ عام 2003 تضم المعتقلات العراقية أكثر من 300 ألف معتقل، كما تعرضت 4500 امرأة عراقية للاعتقال والاغتصاب، وهذا ما أكدته لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب

تتعمق في أوساط الرأي العام السائد اليوم المواقف المعارضة للنظام السياسي في العراق، الذي يتسم بوجود الدولة العميقة العابرة للحدود التي تقوّض الديمقراطية والفصل بين السلطات، وتشجع الفساد السياسي والمالي. إلى جانب انتشار التعصب المذهبي، والمحاصصة الطائفية والسياسية، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وانتشار السجون السرية والتعذيب منذ عام 2003 تضم المعتقلات العراقية أكثر من 300 ألف معتقل، كما تعرضت 4500 امرأة عراقية للاعتقال والاغتصاب، وهذا ما أكدته لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch، كما تنتشر السجون والمعتقلات السرية التابعة للمليشيات، حيث يتعرض المعتقلون لأبشع أشكال الإهانة والتعذيب والإعدامات العشوائية التي تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية الموجودة في دستور 2005م.[4]

وعلى الرغم من انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في عام 2010، إلا أن السلطات العراقية لم تلتزم بالمادة (4) من الاتفاقية التي نصّت على ما يأتي: «**تتّخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لكي يشكّل الاختفاء القسري جريمة في قانونها المحلي**». كما قرّرت المادة (17) من الاتفاقية على الآتي: «**لا يجوز حبس أحد في مكان مجهول**»، وأنه يجب حبس جميع المحتجزين في أماكن معترف بها رسميًّا لكي يتيسر تحديد أماكنهم لضمان حمايتهم بقوة القانون. ولكن الحكومة العراقية ما تزال ترفض التقيد بذلك رفضًا تامًّا. فهناك جهات عدة تنازع وزارة العدل هذه الصلاحية، رغم أن هذه الوزارة هي التي تُعدّ قانونيًّا صاحبة المسؤولية الحصرية عن مراكز الاحتجاز والسجون، ومن بين تلك الجهات وزارتا الداخلية والدفاع، وعدد غير محدود من الأجهزة العسكرية والأمنية وصولًا إلى الحشد الشعبي. ورفضت الحكومة العراقية إغلاق هذه السجون والمعتقلات غير الرسمية التابعة لهذه الجهات.

وبالعودة إلى حوادث الاختفاء القسري الموثقة، ومن بينها حادثة الرزازة- نجد أن تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المعنون بـ: «**تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى 30 سبتمبر/أيلول** 2016»، كشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعمليات القتل والخطف غير

المشروعة للعديد من الأفراد الفارين من مناطق النزاع في الأنبار عند نقطة تفتيش الرزازة التي تسيطر عليها مليشيات، وذكرت أن عدد المختطَفين بلغ ما يقارب 1200 شخص. وأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة قد تمكن من «**تأكيد هويات ما يقارب من 460 شخصًا من أولئك الذين خُطِفوا في الرزازة**».[5]

وورد في تقرير آخر لبعثة الأمم المتحدة عن: «**وضع حقوق الإنسان في العراق ديسمبر/ كانون الثاني– يونيو/ حزيران 2017**»، أنّ: «**جماعة مسلحة من كتائب حزب الله، التي قامت بفصل 1500 من الرجال والصبيان المراهقين عن النساء والأطفال**»، ولاحقًا «**جرى إعداد قائمة تضم أسماء 643 رجلًا وصبيًّا مفقودين، فضلًا عن 49 آخرين يُعتقد أنّهم إمّا أن يكونوا قد أُعدِموا تعسفيًّا أو عُذّبوا حتى الموت في أثناء الاحتجاز**». في الحادثتين، اعترفت الحكومة العراقية بحوادث الاختفاء القسري، وأعلنت عن تشكيل لجان تحقيق، كما أكّدت الأمم المتحدة أنّها تلقت ردًّا من وزارة الخارجية العراقية يعترف بوجود «**707 أشخاص من الصقلاوية لا يزالون في عداد المفقودين**»[6]. ولكن، وإلى هذه اللحظة، ما يزال مصير هؤلاء المختفين قسرًا مجهولًا، ولم تُعلَن نتائج أي من هذه التحقيقات، ولم يُلاحَق أو يُحاسب أحد.

كما أخفقت مؤسسات السلطة في مواجهة أزمة النزوح والتهجير التي عاناها ملايين العراقيين، ووفق بيان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش في العراق[7]: «**بلغت أزمة النزوح ذروتها في إبريل/ نيسان 2016 عندما أُجبر 3.4 ملايين شخص على ترك منازلهم. وبعد مرور عامين، لا يزال أكثر من مليون شخص نازحًا وبحاجة إلى مساعدات إنسانية**. إنّ تمويل عملية تقديم الدعم في حالات الطوارئ للفئات الأشد ضعفًا لا يزال، على أيّ حال، عند مستويات متدنية للغاية». كما ارتفعت بسبب الحروب معدلات الأيتام من الأطفال لتصل إلى 6.5 ملايين، وعدد الأرامل إلى 2 مليون، ويحتاج 6.8 ملايين إنسان إلى المساعدة الإنسانية وفق تقديرات الأمم المتحدة، التي أشارت إلى عيش 5.3 ملايين مواطن في المساكن العشوائية التي لا تليق بالبشر، إضافة إلى انتشار 39 وباءً يشكل تهديدًا خطيرًا للصحة العامة.[8]

الفساد المالي والسياسي

يُعرَّف الفساد السياسي بأنّه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع غير مشروعة ومصالح شخصية ومكاسب خفية. ويوجد الفساد في الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، مهما اختلفت هويتها وعناوينها ومسمياتها وتوجهاتها. ويرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي الذي يؤسس للجريمة المُنظّمة العابرة للحدود، والمرتبطة بجرائم تجارة

المخدرات، وغسيل الأموال، وتزييف العملة، والجريمة السيبرانية، والعمولات غير المشروعة على الصفقات، والذي يُعَدّ جريمة مخلة بالشرف وخيانة للوطن طبقًا للقوانين العراقية.[9] واتسع حجم الفساد المالي في العراق ليشمل البنية الاقتصادية بكاملها، وهو ما أدّى إلى اتساع ظاهرة البطالة التي ارتفعت إلى أكثر من 31٪، وارتفع مستوى الفقر المدقع إلى 35٪، كما وصل عدد الأميين إلى 7 ملايين نسمة، وانتشر تعاطي المخدرات بين 6٪ من شباب العراق، إلى جانب غياب العدالة في التوظيف؛ بسبب احتكار سطوة الأحزاب والميليشيات، وسيطرتها على آليات الدولة.

إن تدهور الاستقرار والأمن الاقتصادي مرتبط بظاهرة الفساد المالي، وكشف تقرير صادر عن **المركز العالمي للدراسات التنموية** في لندن : «**أن العراق حقّق خلال الفترة 2014–2006، فوائض مالية تقدر بـ700 مليار دولار، ذهبت إلى الطبقة السياسية الفاسدة، وكان يمكن أن تسهم في إعادة إعمار العراق وتحويله إلى دولة حديثة**»، وفق تقرير نشره سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي . كما نشر النائب عادل نوري، رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب تقريرًا في عام 2016، بيّن فيه : «**أنّ الحكومة**

العراقية قامت بإنفاق 600 مليار دولار، خلال تولي نوري المالكي لرئاسة الوزارة، وبدون وجود إيصالات توثّق أبواب الصّرف». كما أهدرت حكومة نوري المالكي مبلغًا قدره 206 مليارات دولار، أُنفقت على عقود وهمية أو على مشروعات متلكئة، بلغت 6 آلاف مشروع في مجال الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس والعقارات . وبيّن تقرير الشفافية الدولية للعام 2019م : **أنّ العراق يأتي بعد سوريا من بين 6 دول الأكثر فسادًا في نهب الثروات الوطنية في العالم**.

وقال تقرير هيئة النزاهة العراقي، وهي الجهة المكلفة بمتابعة قضايا الفساد في العراق، أنّها عملت في النصف الأول فقط من عام 2018 على نحو 8500 قضية فساد في مؤسسات الدولة، وأنّها تمكّنت خلال نفس المدة، من وقف هدر ما يعادل نحو 400 مليون دولار، كما جرت إحالة الآلاف من المسؤولين إلى القضاء منهم وزراء وموظفون كبار .[10]

الهوية الوطنية للدولة

واجه النظام السياسي العراقي تحديات عديدة، تتمثل في إشكالية الشرعية السياسية، التي هددت وما تزال تهدّد توازن النظام واستقراره، وغياب الهوية للمشروع الوطني الذي يؤطّر السلوك السياسي لجميع القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سواء على مستوى علاقات مؤسسات النظام السياسي، أو في علاقة المؤسسات بمنظمات المجتمع المدني، وفي مستقبل جمهورية العراق، لضمان قدر من الاستمرارية والتوازن لدولة المؤسسات في مواجهة تحديات الاحتلال وتداعياته، والتفكك.

إذن يبقى هدف الحفاظ على الدولة وبنية النظام السياسي في إطار الصيرورة التاريخية لتطور المجتمع العراقي، يمثل هدفًا لبلورة هوية وطنية عراقية جامعة، لمختلف مكونات الشعب العراقي في إطار نظام سياسي ينسجم مع معطيات وحاجات الطبقات والأديان والقوميات، ويوفّر فرصًا لمقومات البقاء والتنمية الشاملة المستدامة . أي إنشاء نظام دستوري سياسي برلماني ديمقراطي تعدّدي، يوفّر إطارًا سياسيًّا جامعًا للتعايش والتعاون والتوافق لكل المنظمات والأحزاب، تحت إطار من الشرعية السياسية التوافقية، بعد تفكيك نظام المحاصصة الطائفية والاحتكار المذهبي الشمولي للسلطة.

لكن المشهد السياسي والأمني، ومنذ احتلال العراق عام 2003م، يكتنفه الكثير من الفوضى والضبابية والغموض، واتساع الفجوة الأمنية التي عُدَّت المدخل لتفكيك بنية المجتمع والدولة ووظيفتهما، وانتشار ثقافة التعصب والتطرف الطائفي على أنقاض الوحدة الوطنية، والدفاع عن جمهورية المحاصصة الطائفية، غير الدستورية،

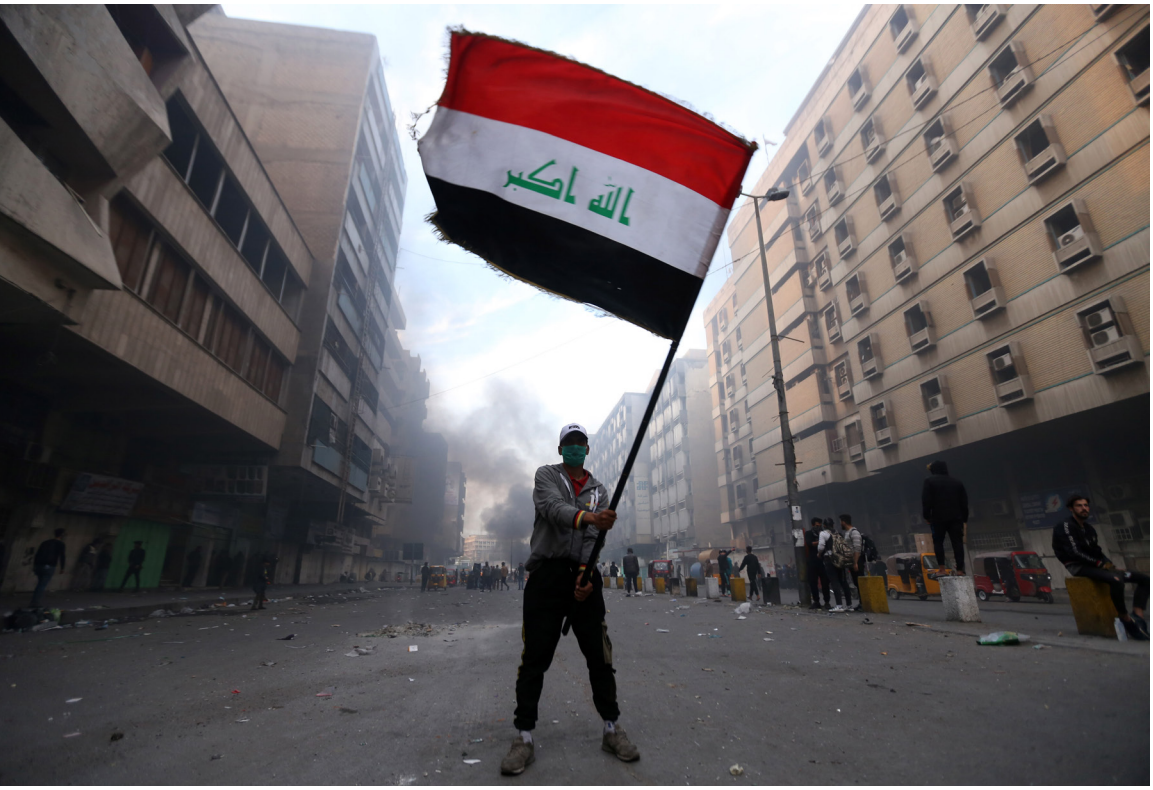

وتسويغ العنف المسلح أداة للإكراه الاجتماعي والديني. وقد انعدمت خطط التنمية الاستثمارية، وانعدم دور الصناعة والزراعة في الاقتصاد العراقي، ولم يُعَدْ تأهيل أكثر من 50 ألف مصنع معطل منذ 2003م كما أُهمِلت الزراعة وإدارة المياه، وهو ما دفع العراق إلى استيراد ٪92 من احتياجاته الغذائية من إيران، وهذا يشكّل انتهاكًا خطيرًا لأمنه الاقتصادي، وتلاشت فرص الإعمار عبر الصفقات الوهمية وانتشار الفساد السياسي والمالي تحت رعاية الأحزاب والمافيات المسلحة التي أنتجت طبقة أوليغارشية للاستبداد السياسي والاقتصادي والعسكري، وظهر النظام السياسي بوصفه واحدًا من الأنظمة الشمولية الفاشية لاستبداد الاحزاب المذهبية المتطرفة، التي غذّت الحروب ونشرت ثقافة الكراهية، فانعدمت فرص الديمقراطية وحقوق الانسان؛ لذا يفترض إعادة النظر بصورة شاملة في الفلسفة الدستورية ووظيفة البنية السياسية التي قامت على أساسها العملية السياسية.

ولمواجهة الأزمة الشاملة للنظام السياسي، دعا ائتلاف الوطنية العراقي إلى إصلاح مسارات العملية السياسية في العراق من خلال إخراجها من المحاصصة الطائفية السياسية والتهميش والإقصاء. يجب أن يكون هدف العملية السياسية واضحًا في إقامة

دولة المواطنة المدنية الحقة التي تنهض على العدل والمساواة وسيادة القانون وبناء المؤسسات المهنية القادرة على توفير مستلزمات الأمن والخدمات وإيقاف التداعيات الأمنية وتعبئة الطاقات، لتحقيق الانتصار السياسي والعسكري على الإرهاب والقضاء على كل أشكال التطرف ليكون العراق أساسًا للاستقرار على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي.

ولفت إلى أن العراق يمرّ بأوضاع خطيرة للغاية تتسم بالدموية والعنف والفوضى، والاعتماد الكلي على الأجنبي، وتراجع الأداء الحكومي، وانتشار الإرهاب وسيطرته على مناطق عديدة من العراق، وانتشار عصابات الخطف والإيذاء[11]، كما أوصلت سياسات المحاصصة، ومناخات الطائفية السياسية، والتهميش والإقصاء، وغياب المؤسسات المتخصصة التي تؤدي الى بناء الدولة الناجزة- إلى انعدام الأمن والسلم الأهليين، وانهيار التنمية الاقتصادية، وضعف البنى التحتية، وهذا أوصل العملية السياسية إلى طريق مسدود، وأصبح الفساد القاعدة لا الاستثناء، وكذلك فقدان الأمن، وارتفعت نسبة الفقر إلى ما يزيد على الثلاثين في المئة، وازداد التضخم النقدي والعجز في الميزانية ووصل إلى مستويات غير مسبوقة؛ علمًا أن كل الموازنات الضخمة طوال الفترات الماضية لم تستخدم إيجابًا لتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات.[12]

اتسعت الدعوات، حتى من داخل أطراف في العملية السياسية، إلى التعبير عن المواقف الداعمة لحق الجماهير في المطالبة بحقوقها عبر التظاهر والاعتصام السلمي منذ انطلاق التظاهرات في شهر شباط 2011م و2016م و2018م و2019م وحتى يومنا هذا. كما رُفِعت شعارات المطالبة بالدولة المدنية، دولة المواطنة التي تقوم على العدل والمساواة وسيادة القانون. وتأكيد ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية ببعديها الأمني والسياسي؛ لفتح صفحة جديدة من تاريخ العراق والخروج من النفق المظلم للمحاصصة المقيتة. وتأكيد عدم الاستخفاف بإرادة الشعب وإهمال مطالبه، فقد كان للموقف الحكومي السلبي وغير الحكيم من هذه المطالب المشروعة أبلغ الأثر فيما وصلت إليه البلاد من تداعيات مؤلمة؛ لذا يجب العمل من أجل الخلاص من نظام المحاصصة الطائفية غير الدستوري، وتسييس الدين والمذهب، وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، والاقتصاص من الفاسدين والمفسدين، وإعادة الأموال العراقية المنهوبة التي تُقدّر بأكثر من ترليون دولار وفق بيان د. برهم صالح رئيس الجمهورية، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بما يفضي الى بناء الدولة المدنية دولة المواطنة وسيادة القانون والمؤسسات الدستورية المتخصصة والفصل بين السلطات.[13]

وإن هذا يستدعي العمل على تغيير الواقع العام ليشمل البنى التحتية والوضع الأمني والاقتصادي للبلد ومناهضة التمييز والعنف ضد المرأة . ومن أجل إصلاح هذا الواقع لا بد من إصلاح المنظومات القيمية وتمكين التحديث المجتمعي، وبناء الدولة المدنية القائمة على أسس العدل والحرية والمساواة والمؤسسية واحترام الدستور والقانون .[14] كما أن الحوار الوطني والمصالحة الحقيقية ينبغي أن يجريا عبر جملة من الإجراءات الفورية، التي تتمثل في : **إصدار قانون العفو العام، وحل معضلة اجتثاث البعث والمساءلة والعدالة، وإنصاف المظلومين والمحرومين، والاهتمام بأوضاع النازحين**. وفي هذا السياق دعت حركة الوفاق الوطني العراقي منذ 2 آذار 2016م : **إلى إطلاق سراح المتهمين الأبرياء، وإعادة بناء المدن، وتوفير فرص العمل، والخروج من الطائفية السياسية والمحاصصة المقيتة، وبناء دولة المواطنة الحقيقية وسيادة القانون، وحصر السلاح بيد الدولة العراقية، ومحاربة الفساد، بالإضافة الى حزمة من التشريعات التي طال انتظارها** .[15]

نستنتج مما سبق أن الأزمة الشاملة في العراق، ذات طبيعة دستورية وهيكلية بنوية سياسية تتعلق باختلال وظيفة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ لعدم تبنيها برنامجًا واقعيًّا وإستراتيجية للأمن الوطني والتنمية الشاملة قابلة للتطبيق، سواء في دعوات الإصلاح أو مواجهة الفساد المالي والسياسي والإداري ومعالجته، أو وضع حد للتدهور الأمني أو الفساد وإخفاق النظام الاقتصادي الذي أصبح يشكّل خطورة كبيرة على مستقبل الاستقرار والتنمية المستدامة في العراق .[16] لذا يجب معالجة القضايا الأساسية والتحديات الجوهرية في العراق، والعمل لتقويض البيئة الحاضنة للطائفية وللإرهاب وإنهاء سياسة الإقصاء والتهميش، فالمشكلة تكمن في المناخ السياسي وفي العملية السياسية، التي قامت على تأويلات دستورية خاطئة، وعلى تكريس النفوذ الإيراني لولاية الفقيه والحرس الثوري والاستئثار بالقرار السياسي السيادي وحتى بالمفاصل الجزئية للقرارات من قبل القوى الخارجية، وتتحمل الأحزاب الدعوية الشيعية المسؤولية الكبرى في دفع البلاد نحو حافة الهاوية .[17]

كما دعا القيادي في الحزب الشيوعي العراقي مفيد الجزائري إلى ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية والخلاص من المحاصصة وإعلان حرب على الفساد كي يستعيد البلد عافيته . وفيما أشار إلى أن التمييز وعدم المساواة في الحقوق والمنافع مستمران على قدم وساق- أكّد أن هناك بعدُ فرصة لإنقاذ البلد ووضع نهاية للأزمات . وقال إن «**التمييز وعدم المساواة في الحقوق والمنافع والمزايا يجريان على قدم وساق**»، مستدركًا أن «**ما أوصلنا إلى هذا الواقع الخطير وإلى الأزمات السياسية والاقتصادية والأخلاقية التي نعاني منها اليوم- هو نهج المحاصصة الطائفية وعدم الجدية في**

تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية وفي محاربة الفساد المستشري».[18] وأضاف الجزائري : «**أمامنا فرصة لإنقاذ البلد ووضع نهاية للأزمات المتفاقمة، بالتوجه لبناء البلد على أساس المواطنة وإقامة الدولة المدنية واحترام حقوق الناس حسب ما ينص عليه الدستور**» . مبينًا أن : «**الوفاء باستحقاق إنجاز المصالحة الوطنية والتحرر من المحاصصة الطائفية والقومية، وإعلان حرب عامة وشاملة على الفساد والمفسدين سيعيدان للعراق عافيته من جديد**» .[19]

وفي السياق نفسه، أعلن النائب مهدي الحافظ : أن مجلس النواب عبارة عن هيكل طائفي فاشل وظيفيًّا، ولا ينفع لأي شيء، والغريب في الأمر أن جميع من شارك في العملية السياسية الفاسدة هم مسؤولون مسؤولية مباشرة عن جميع الإجراءات والسياسات التي كرست الكراهية والتمييز المذهبي والإقصاء السياسي وأتاح الفرصة كاملة للهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية الإيرانية على العراق من خلال هيمنة 34 من المليشيات المسلحة المرتبطة بالحرس الثوري وفيلق القدس والاستخبارات الإيرانية التي أصبحت تمتلك مصانع للصواريخ والطائرات المُسيّرة التي تقصف بغداد وأربيل والسليمانية والموصل وغيرها؛ لتكرس سياسات إفقار الشعب ونهب المليارات من الدولارات، وإدارة مافيات الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات وبيع 300 ألف برميل نفط يوميًّا من البصرة والمتاجرة بالأعضاء البشرية تحت أنظار قيادات الأحزاب الدعوية التي نهبت الثروات باسم الدين. وتصاعدت الاحتجاجات الشعبية منذ عام 2018م للاعتراض على سوء الخدمات والفساد المستشري في مرافق الدولة. وكان آخر الاحتجاجات في بغداد في تشرين 2019م، الذي جرى في ساحة التحرير وقرب أسوار المنطقة الخضراء المحصّنة، ثم اجتياح مبنى البرلمان في المنطقة الخضراء في آب 2022م، واجتياح القصر الحكومي وهذا أدّى إلى اندلاع مواجهات مسلّحة، وسقط العديد من الضحايا القتلى والجرحى.

ممّا تقدّم نستخلص أن اتساع ظاهرة انعدام أو عدم وضوح الثقافة الدستورية في المجتمع العراقي يرتبط بضعف الإيمان بالدولة الدستورية المدنية الديمقراطية، كما أدى تهميش الهوية الوطنية في الدستور وانتشار ثقافة التمييز المذهبي والمحاصصة السياسية إلى تكريس احتكار حزب الدعوة الشيعي وحلفائه من الأحزاب والحركات والمليشيات للسلطات الثلاث، والهيمنة على الجيش والأجهزة الأمنية والشرطة، وهذا واحد من الأسباب الجوهرية لتنامي الصراعات السياسية بين الأحزاب والتحالفات، ولتفكّك العملية السياسية وانعدام الاستقرار والأمن.

لذا فإن الحل يكمن في وضع دستور لدولة مدنية عقلانية تضمن الحقوق لجميع الأديان والمذاهب والقوميات والطبقات، غير منحازة لدين أو مذهب ولا لقومية أو طبقة اجتماعية، فالنظام السياسي الديمقراطي يكون محايدًا وفوق جميع المذاهب والأيديولوجيات؛ لتجنب سياسة الإقصاء والتهميش والمحاصصة الطائفية والسياسية التي دفعت العملية السياسية في العراق نحو العجز والتفكك والفساد الإداري والمالي وانعدام الحقوق والحريات، كما وضعت هذه السياسة في تاريخنا المعاصر النظام السياسي اللبناني أمام مآزق وحروب دينية مذهبية دموية وصراعات أيديولوجية، حيث يواجه تنامي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والعجز وانعدام القدرة على انتخاب رئيس للجمهورية.

ولمواجهة الأزمات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في العراق، يمكن الذهاب إلى تبني النظام الفيدرالي الاتحادي في دستور 2005م وعلى أساس إداري سياسي-جغرافي، وليس مذهبي أو قومي، بمعنى آخر نظامًا فيدراليًّا يجسد اللامركزية الإدارية ويضمن التوزيع العادل للثروة والسلطة ويحقّق الاستقرار والأمن ويبعد العراق عن شبح الحروب الدموية، ويضمن التنمية السياسية عبر مصالحة تاريخية يأتي في مقدمتها إلغاء القوانين الاقصائية والتعسفية والعمل من أجل تعزيز وحدة الشعب

العراقي في ظل دولة مدنية ديمقراطية، تضمن الاستقرار والتوازن والتنمية المستدامة، وهذا يتطلب تفكيك العملية السياسية الفاسدة وإعادة هيكلة الدستور العراقي والنظام السياسي في إطار دولة دستورية عقلانية تستند إلى الفصل بين الديني والسياسي.

خاتمة

واجه النظام السياسي العراقي تحديات عديدة، تتمثل في إشكالية الشرعية السياسية التي هددت وما تزال تهدّد توازن واستقرار النظام، وغياب الهوية للمشروع الوطني الذي يؤطّر السلوك السياسي لجميع القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سواء على مستوى علاقات مؤسسات النظام السياسي، أم في علاقة المؤسسات بمنظمات المجتمع المدني، وفي مستقبل جمهورية العراق، لضمان قدر من الاستمرارية والتوازن لدولة المؤسسات في مواجهة تحديات وتداعيات الاحتلال والتفكك. إذن يبقى هدف الحفاظ على الدولة وبنية النظام السياسي في إطار الصيرورة التاريخية لتطور المجتمع العراقي، يمثل هدفًا لبلورة هوية وطنية عراقية جامعة، لمختلف مكونات الشعب العراقي في إطار نظام سياسي ينسجم مع معطيات وحاجات الطبقات والأديان والقوميات، ويوفر فرصًا لمقومات البقاء والتنمية الشاملة المستدامة. أي إنشاء نظام سياسي برلماني ديمقراطي تعددي، يوفر إطارًا لكل المنظمات والأحزاب في العراق لتجد في الدستور إطارًا سياسيًّا جامعًا للتعايش والتعاون والتوافق، تحت إطار من الشرعية السياسية التوافقية، بعيدًا عن المحاصصة المذهبية والاستحواذ المذهبي والإقصائي لاحتكار السلطة الشمولية.

ومن المؤسف أن الأحزاب السياسية، عبر تاريخ العراق الحديث، لم ترتقِ إلى مستوى تحديات التحديث والتنمية السياسية، وبقيت أسيرة لأيديولوجيات قادت إلى الجمود الفكري والعَقدي، فجاء النظام السياسي امتدادًا لتركيبة الأحزاب وتناقضات المجتمع العراقي، وانتقل النظام السياسي إلى التعددية السياسية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وهي تعددية إقصائية شمولية، اتسمت بالتناقض والصراع على السلطة والنفوذ والثروة، وكل هذا انعكس في تراجع واضح في القضية الوطنية والهوية العراقية، وأخفقت الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية، في تحقيق إقامة دولة عراقية، وضمان وحدة الأرض والسيادة والشعب، كما أخفقت في تبني التداول السلمي للسلطة، وتعاني سوء الإدارة والفساد المالي، والبعد عن معايير الحكم العقلاني، ورفض الفصل بين الدين والسياسة، حيث تدير اليوم المرجعية في النجف شؤون العراق السياسية الذي يعاني التمزق والتفكك وانهيار الأمن والاستقرار.

والحل البديل يكمن في التوافق الوطني حول الهوية الوطنية لجمهورية العراق، وبناء دولة المؤسسات والفصل بين السلطات، وتوفير فرصة حقيقية لتطبيق العدالة الانتقالية، في إطار دستور يضمن استقرار النظام والشرعية والتعددية السياسية، من خلال إجراء انتخابات سياسية شاملة،

تحت رعاية المجتمع الدولي وإشرافه؛ لضمان العدالة والنزاهة والشرعية. إن الديمقراطية تعبّر عن وجودها عبر دولة النظام والدستور، دولة التمايز والتنوع بين المؤسسات والوظائف التي تؤديها في المجتمع، وهي أيضًا تعكس ثقافة الشعوب وحضارتها، وإن أحد محددات ازدهار المؤسسات الديمقراطية هو المضمون الفكري والثقافي للمجتمع الديمقراطي، فبدون وجود ثقافة التعددية السياسية واحترام الخصوصية والتنافس فصل الدين عن السياسة، لن يزدهر النظام السياسي في العراق.

الصراع الراهن على السلطة في العراق، يمثل امتدادًا لأزمة النظام السياسي، وعدم قدرته على ضمان العدالة في توزيع الثروة والموارد وإخفاقه في ضمان حقوق الانسان والديمقراطية وعجزه عن تحقيق التداول السلمي للسلطة واعتماده على أيديولوجيا إقصائية طائفية تمثلت في هيمنه الأحزاب الشيعية على السلطات الثلاث مما يشكل سببًا جوهريًّا لاندلاع المواجهة والنزاع بين الأحزاب الشيعية التي تحتكر السلطة وتتوافق مع نظرية ولاية الفقيه الإيرانية، التي تستهدف تكفير الحكومات الوضعية وتقويضها، والتمهيد لإعلان حكومات إسلامية تخضع للجمهورية الإسلامية العالمية، وهي نظرية تفتقد إلى الأسانيد العلمية والدينية. وبذلك يترسخ جدل الصراع والحروب بين النموذج الثيوقراطي الإيراني وبين النموذج العقلاني لبناء دولة المؤسسات المدنية والدستور الديمقراطي لضمان حقوق الإنسان.

الأزمة السياسية والدينية العميقة اليوم في العراق، تعكس خللًا بنيويًّا ودستوريًّا خطيرًا أسّس لظهور نظام استبدادي فاشي طائفي، اعتمد على أحزاب مارست الإرهاب السياسي خلال تاريخها الدموي في لبنان والعراق والكويت وسوريا واليمن، مدعومة من طهران، وملتزمة بالتبعية لنظام ولاية الفقيه في قم. إن الأحداث والأزمة الراهنة في الحياة السياسية في العراق تؤكد أن منطقة الشرق الأوسط تمرّ بمرحلة خطيرة جدًّا من الصراع بين هيمنة الجمهورية الإيرانية الثيوقراطية الاستبدادية الشمولية، وبين نموذج الدولة الديمقراطية الدستورية المدنية.

الهوامش والمراجع:

1. Andrew Arato, Constitution Making Under Occupation: The Politics of Imposed Revolution in Iraq, Columbia University Press, 2009, p. 54.

انظر أيضًا المادة 43 من وثيقة لاهاي لعام 1907م، التي تنص على أن على القوة المحتلة أن تفعل كل ما في وسعها، قدر الإمكان في تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك. مستل من بحث: أ.د. سعد ناجي جواد، "الدستور العراقي: العيوب الهيكلية والآثار السياسية"، مجلة دراسات دستورية، العدد (6)، يناير 2016، مملكة البحرين، ص 79.

2. مجموعة من الباحثات والباحثين، مراجعات في الدستور العراقي، بغداد، مركز عراقيات للدراسات، 2006، ص 6.

3. Saad Jawad and Sawsan al-Assaf, Iraq Today, The Failure of Reshaping a State, LSE IDEAS Blog, 4 June 2013. http://blogs.lse.ac.uk/ideas/201306//iraq-today-the-failure-of-re-shapi…

4. عامًا على احتلال العراق: الخراب بالأرقام، العربي الجديد، 2017/4/9، (تاريخ الدخول:14 2019/2/18) https://goo.gl/F9U16R

5. تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق، من 1 تشرين الثاني 2015 إلى 30 أيلول 2016 ، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 2016/11/15، (تاريخ الدخول: 2019/2/17)

file:///C:/Users/azzawil/Downloads/HRO_OHCHR__Sixth_POC_Report_01Nov2015-30Sep2016_FINAL_3Jan2017_ARABI_Final%20(1).pdf

6. وضع حقوق الإنسان في العراق، كانون الثاني – حزيران 2017، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 2018/2/19، (تاريخ الدخول 2019/2/17)

file:///C:/Users/azzawil/Downloads/UNAMI_HRO-OHCHR_report_Jan-Jun_2017-_ARABIC_Final%20(1).pdf

7. إحاطة الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد يان كوبيتش في اجتماع مجلس الأمن الدولي، نيويورك، 30 أيار 2018م.

8. 14عامًا على احتلال العراق: الخراب بالأرقام، العربي الجديد، 2017/4/9، مصدر سابق

9. سعيد النعمان، الفساد السياسي، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، 1 فبراير 2019، (تاريخ الدخول 2019/2/18)

https://iraqi-forum2014.com/%D8%A7%D984%%D981%%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7…;

10. التقرير نصف السنوي لهيئة النزاهة للمدة من 2018/1/1 إلى 2018/6/30، الموقع الرسمي لهيئة النزاهة، (تاريخ الدخول:2019/2/17 http://www.nazaha.iq/news_FA.asp?page_namper=p9

11. المكتب الإعلامي، بيان صادر عن ائتلاف الوطنية، علاوي إصلاح العملية السياسية بالعراق يستلزم الخروج من العنصرية الطائفية، الثلاثاء 13 أكتوبر2015.

12. بيان ائتلاف الوطنية، 15 شباط 2016.

13. بيان ائتلاف الوطنية،28 شباط 2016.

14. المكتب الاعلامي للدكتور إياد علاوي، 20 شباط 2016.

15. بيان ائتلاف الوطنية، 1 اذار 2016

16. الدكتور إياد علاوي، مقابلة على قناة العربية، العملية السياسية في طريقها الى الموت إذا استمرت على هذا الحال، حكومة أقطاب قد تكون الحل في انتقال العراق الى بر الأمان، بتاريخ 12 شباط 2016.

17. د. إياد علاوي، مقابلة على قناة سكاي نيوز عربية، مسؤولية أخلاقية وسياسية للنتائج الكارثية التي حلت بالعراق، بتاريخ 14 شباط 2016.

18. مفيد الجزائري، "نهج المحاصصة الطائفية دمّر العراق وهناك فرصة لإنقاذ البلد"، جريدة الحقيقة، 31 مايس 2015

19. المصدر نفسه.

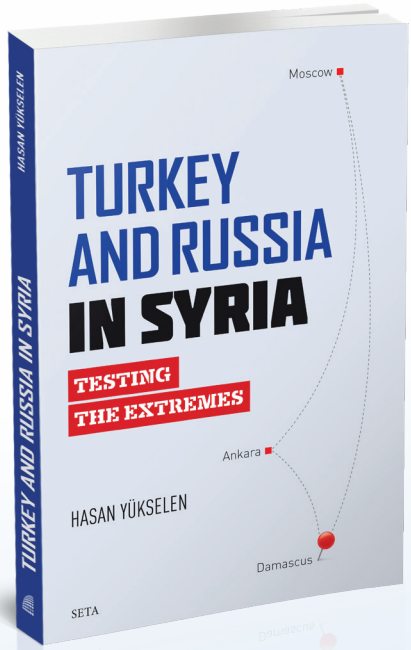

Turkey and Russia in Syria | Testing the extremes

October 2020 | Hasan Yükselen

This book will answer the key research question of which characteristics (changing or enduring) of the Syrian War caused Turkey and Russia to oscillate between the extremes of war and alliance.

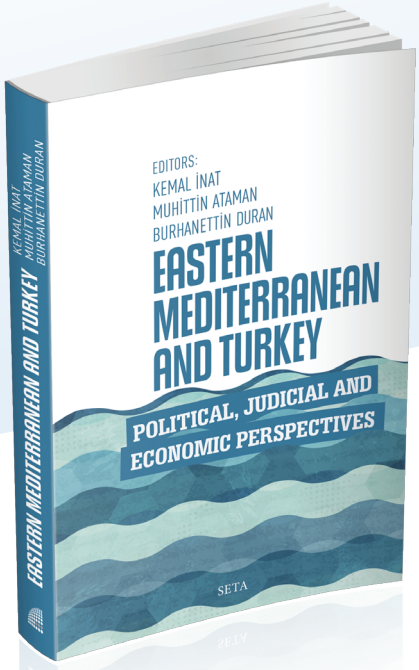

Eastern Mediterranean and Turkey

July 2020 | Kemal İnat, Muhittin Ataman, Burhanettin Duran

This book examines the political, legal, and economic dimensions of the Eastern Mediterranean, and brings new insights into the recent developments and Turkey's policy in the region.